



رئاسة الوزراء

الرقم ٨١٣ / ٨٠٢٤ / ٤٢٥٩٩ /  
التاريخ ٢٣ / ذو القعدة / ١٤٤٢  
الموافق ٢٠٢٢ / ٠٦ / ٢٣

معالي  
سماحة  
عطوفة

ضمن إطار الجدول الزمني لإجراءات إعداد مشروع قانون الموازنة العامة متضمناً موازنات الوحدات الحكومية وتحديد سقف أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والسقوف النهائية للمحافظات، وبهدف تحسين عملية التخطيط للإنفاق العام ضمن الاطار متوسط المدى (٢٠٢٣-٢٠٢٥) وتعزيز الاستخدام الأمثل للمخصصات المالية المتاحة والأخذ بعين الاعتبار متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي التي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً، وتمهيداً لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣، ستقوم دائرة الموازنة العامة بالبدء في إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣، وبالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٣ .

للمعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتكم وجداول تشكيلاتكم في موعد اقصاه بداية شهر آب القادم وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:-

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية وفقاً لما يلي :-

المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ ذات الأولوية للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥)، مع تحديد إجمالي كلف المشاريع قيد التنفيذ.

المملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الموازنة العامة  
٢٢ حزيران ٢٠٢٢  
رقم الملف ٤٠٠  
رقم التسجيل ١٧٤٨



الرقم

التاريخ

الموافق

ب- إعداد كشف منفصل يتضمن المشاريع الرأسمالية الجديدة المقترحة للسنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥) على المستوى الوطني والتفصيلي بالدليل الإرشادي الخاص بإعداد مذكرة مفهوم المشروع والدليل الإرشادي الخاص بتقييم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الرأسمالية الجديدة.

ج- مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

د. الأخذ بعين الاعتبار تنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات والموقعة مع الجهات المانحة.

٣. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة عام ٢٠٢٣ وبحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات المتعلقة بأولويات السياسات وارتباطها بالمخصصات الإضافية المطلوبة، وتحديد النتائج المتوقعة، على أن يتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء التحديات الصعبة التي تواجهها المالية العامة.

٤. تحديد أولويات كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ضمن الإطار متوسط المدى والنتائج المستهدفة المتوقع تحقيقها في عام ٢٠٢٣ في ضوء السقوف المحددة لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية. علماً بأن دائرة الموازنة العامة ستقوم بإعداد نماذج خاصة لمتابعة وتقييم تحقيق الأولويات والاهداف والنتائج المحددة من وزاراتكم/ دوائركم/ مؤسساتكم.

٥. تحديد الأولويات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والتغير المناخي، والنتائج المتوقع تحقيقها في هذه المجالات في عام ٢٠٢٣.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٦. تحديد اسباب التغير في المخصصات المطلوبة للنفقات الجارية والراسمالية لعام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

٧. تحديد القيم المستهدفة لمؤشرات قياس الاداء التي يمكن تحقيقها ضمن السقف المحددة.

٨. التحقق من توافق الاولويات والاهداف الإستراتيجية والبرامج والمشاريع ومؤشرات قياس الاداء الواردة في الخطط الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسساتكم مع مشاريع موازناتكم لتعزيز الربط بين التخطيط الإستراتيجي والموازنة العامة.

٩. تحديد مصادر التمويل "خارج الموازنة" من مصادر محلية وخارجية على مستوى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، بحيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتزويد دائرة الموازنة العامة بالبيانات ذات العلاقة وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية.

١٠. التقيد بالسقف المحددة للمحافظات والمخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وفقاً لما يلي:

أ. يتضمن السقف المحدد للمحافظات لعام ٢٠٢٣ المشاريع الراسمالية التنموية الجديدة والمشاريع القائمة حالياً وقيد التنفيذ على مستوى المحافظات.

ب. التأكيد على رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع الراسمالية قيد التنفيذ في المحافظات والتي بدأ العمل على تنفيذها في عام ٢٠٢٢ بحيث يتم استيعاب مخصصاتها ضمن السقف المحدد لكل محافظة، وذلك لضمان استمرار عمل هذه المشاريع.

ج. التأكيد على استخدام السقف الراسمالي المحدد للمحافظات لتمويل المشاريع الراسمالية التنموية ولا يجوز استخدامه لتعيين او استخدام موظفين او اي نفقات ذات طبيعة جارية.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

- د. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية من خلال مديرياتها في المحافظات بخصوص احتياجات اولويات المحافظات من المشاريع الرأسمالية، وذلك لتجنب الازدواجية في اختيار هذه المشاريع.
- هـ. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بإعداد مشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وفقاً لقانون الادارة المحلية وحسب النماذج المعدة لهذه الغاية من دائرة الموازنة العامة وعلى ان يتم تضمين موازنات المحافظات المخصصات المحددة لادامة عمل مجالس المحافظات وتزويد مجالس المحافظات بها قبل نهاية شهر تموز القادم.
- و. قيام مجالس المحافظات بمناقشة مشاريع موازنات المحافظات المحالة إليها من قبل المجالس التنفيذية وإقرارها، وتزويد الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة بمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية وحسب السقوف المحددة لها قبل نهاية شهر آب القادم.
١١. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٣ - ٢٠٢٥) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.
١٢. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠٢٣ - ٢٠٢٥) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.
١٣. مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات.
١٤. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

١٥. الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان على أن تكون منسجمة مع الأولويات الوطنية والعمل على استيعاب متطلبات الخطة ضمن السقوف الأولية المحددة.

١٦. الأخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحاافظات المملكة وإدراجها في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية، على أن يتم استيعابها ضمن السقوف المحددة.

١٧. قيام الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بالعمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازنتها على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

١٨. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات لعام ٢٠٢٣ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها إلى جانب الموظفين المنقولين من وإلى وزارتك/دائرتكم/مؤسستكم، وإرفاق كافة الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

رئيس الوزراء  
الدكتور محمد هاني الخصاونة

نسخة/إلى معالي وزير المالية/ الموازنة العامة